

"السخرة" بدليلاً للحبس الاحتياطي مشروع قانون جديد للقاهرة



الثلاثاء 15 يناير 2019 م 04:01

تقدم رئيس ما يسمى بلجنة حقوق الإنسان في مجلس نواب العسكر، ضابط الشرطة السابق علاء عابد، بمشروع قانون يقضي بفرض عقوبات بدليلاً للحبس الاحتياطي، تتضمن العمل في المشروعات الحكومية دون مقابل مدة متساوية لمدة العقوبة، وإلزام المحكوم عليه بعدم مغادرة محل إقامة محدد، وحضر ارتياح أماكن محددة، واستمرار الالتزام بالحضور إلى مركز الشرطة يومياً

وقال عابد، في تصريحات للصحفيين، اليوم الإثنين، إن "مشروع القانون يعطي الحق للسجون في طلب استبدال عقوبة المحبس احتياطياً بإحدى العقوبات البديلة، فضلاً عن فرض عقوبة الحبس والغرامة على المتهربين من تنفيذ العقوبات البديلة، وبذات العقوبة لكل من ساعد شخصاً على الهرب من تنفيذها".

ويستهدف مشروع القانون تقيين ما يمكن وصفه بإعادة نظام "السخرة" القديم لمصلحة المشروعات التي يسيطر عليها العسكر، على غرار تسفير المواطنين في حفر قناة السويس في العهد العلوي، رغم نص الدستور المصري الحالي على أن "العمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة، ولا يجوز إلزام أي مواطن بالعمل جبراً إلا بمقتضى قانون، ولأداء خدمة عامة لمدة محددة، وبمقابل عادل، ودون إخلال بالحقوق الأساسية للمكلفين بالعمل".

ويميز مشروع القانون المقترن بين العقوبة البديلة، التي يجوز للمحكمة المختصة أن تفرضها بدلاً من العقوبة الأصلية السالبة للحرية، والتدابير البديلة التي يجوز للنيابة العامة أو قاضي التحقيق أو قاضي تجديد الحبس أن يأمر بتوقيعها بدليلاً عن الحبس الاحتياطي، مع عدم إخلال بالعقوبات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية

وخلص مشروع القانون "محكمة الجنح" بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة بتنفيذ العقوبة البديلة أو إلغائها، على أن يجوز للمتهم (المحبس احتياطياً) أن يتظلم من الأمر الصادر من النيابة العامة بإلزامه بأحد التدابير البديلة أمام محكمة الجنح المسئولة، وينص كذلك على إنشاء صندوق إعانته أصحاب العقوبات البديلة، برئاسة رئيس الوزراء، ويختص بجبر الضرر، والتوعيات نيابة عن غير القادرين من المحكوم عليهم

ومقدم مشروع القانون هو ضابط شرطة سابق أُتهم في قضية تعذيب أحد المواطنين عام 2005، كما قدمت ضده بلاغات إلى النائب العام في أعقاب ثورة 25 يناير تتهمه بالاتجار في الآثار

وبات الحبس الاحتياطي في ظل الانقلاب العسكري عقوبة بحد ذاته، خاصة وأن هناك بين 25 إلى 30 ألف سجين احتياطي، من إجمالي عدد السجناء السياسيين الذي يقارب 65 ألفاً، في ظل إفراط القضاء المصري في اتباع هذا الإجراء منذ انقلاب 3 يوليو 2013، بحسب "مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان".